المحور الثاني: الحركة الوطنية في تونس 1900 – 1956م

إن فرض الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م، ترتب عنه ردود أفعال متعددة ومتنوعة، من الرد العسكري المتمثل في المقاومة المسلحة إلى الرد السياسي المتمثل في إنشاء الجمعيات والنوادي والأحزاب السياسية للاحتجاج وتقديم مطالب التونسيين للإدارة الفرنسية، فبرزت الحركة الوطنية التونسية مطلع القرن 20م، وظهرت حركة تونس الفتاة، وحركة الشباب التونسي والعديد من الجمعيات.

أولا: الحركة الوطنية في تونس 1900 – 1919م:

ظروف ظهورها:

- فشل المقاومة المسلحة، وتسلط سلطات الحماية الفرنسية على كامل الهياكل الإدارية والسياسية، ونهب ألاف الهكتارات الزراعية وتسرب المصنوعات الفرنسية إلى تونس التي قضت على المنتوجات الوطنية، وترسيخ الاحتلال العسكري للبلاد.
- تكريس التمييز العنصري لسلطات الحماية بين التونسيين والمعمرين على مستوى الأجور والمرتبات وسلم الترقية، مما أدى إلى تدهور المستوى الثقافي والأخلاقي للموظف التونسي.
- التأثر بأفكار الجامعة الإسلامية والفكر الإصلاحي الذي تزعمه جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في مصر، والتأثر بالحركة الوطنية المصرية التي انبثقت من روح الزعيم المصري مصطفى كامل.
- زيارات محمد عبده لتونس الأولى كانت سنة 1884م، من 6 ديسمبر إلى 5 جانفي 1885م، اتصل خلالها بالعائلة المالكة وكبار العلماء، واجتمع مع رجال الحركة الإصلاحية ومنهم البشير صفر. والزيارة الثانية لتونس من 9 إلى 22 سبتمبر 1903م، والتي أعطت نفسا جديدا للشباب التونسي وزادتهم حمية للعمل الإصلاحي، فقام خريجو المدرسة الصادقية بتأسيس جمعية أسموها "**جمعية قدماء تلاميذ الصادقية**".

- تأسيس الجمعيات الفكرية والثقافية كان له دور في نشر الوعي والثقافة في صفوف التونسيين، وأدى ذلك إلى ظهور حركة التجديد والتحرير على يد المثقفين التونسيين سواء منهم الذين تكونوا عن طريق رجال الإصلاح بالمشرق (كالشيخ الأفغاني ومحمد عبده) أو الذين تكونوا بالمعهد الصادقي ثم في الجامعات الفرنسية، وكان سلاحهم الأول اللسان والقلم، وقد عبروا بواسطتهما منذ سنة 1895م وسنة 1896م عن همهم واحتجاجاتهم وعن مطالب الشعب التونسي، ومن تلك الجمعيات نذكر الجمعية الخلدونية التي تأسست سنة 1896م على يد شيوخ وطلاب الزيتونة والصادقية معا، وجمعية قدماء الصادقية التي ظهرت في 24 ديسمبر 1905م، ولقد أدى نشاط هذه الأخيرة إلى ظهور لجنة المبادرة 1906م ثم تأسيس حركة الشباب التونسيين في فيفري 1907م ووضعهم لبرنامج مطالب إصلاح للقضية التونسية.
- التغيرات الدولية التي ظهرت مطلع القرن العشرين، منها ما كان على الصعيد الاقليمي كالاحتلال الايطالي لطرابلس الغرب عام 1911م، واحتلال المغرب عام 1912م.

مظاهر النضال الوطني التونسي في الفترة 1900 – 1919م تتمثل في:

1-ظهور حركة الشباب التونسي: وهي حركة إصلاحية جاءت كنتيجة لتخرج الفوج الأول من تلاميذ المدرسة **الصادقية** من أوربا سنة 1905م، أو تخرج رجال الإصلاح من الزيتونة، وتعتمد مرجعيتها على مقاومة الاحتلال والمحافظة على الهوية الوطنية والمقومات الثقافية العربية الإسلامية للشعب التونسي.

ومن أشهر رواد هذه الحركة محمد البشير صفر، من جماعة جريدة الحاضرة وأبو النهضة الثقافية التونسية، حيث قدم يوم 24 مارس 1906م أمام المقيم العام الفرنسي ستيفان بيشون مشروعا لبعض الإصلاحات التي كان يطالب بها الشعب التونسي، بعدما نبه إلى تردي أوضاع التونسيين في مختلف الميادين، حيث بين أن أوضاع التجار والحرفيين من الأهالي تردت نتيجة المزاحمة الأجنبية، وأن أوضاع سكان الريف تدهورت نتيجة استيلاء المعمرين

على أخصب الأراضي، وهذا الخطاب أثار موجة من الاحتجاج والسخط في الجرائد الفرنسية (كالمعمر الفرنسية – وتونس الفرنسية).

كما أن خطاب البشير صفر جعل التونسيون يشاركون في المؤتمر الاستعماري المنعقد في مرسيليا من 5 إلى 9 سبتمبر 1906م، والذي نظمته جمعية "الاتحاد الاستعماري الفرنسي"، إذ حضر **محمد الأصرم** رئيس الجمعية الخلدونية سابقا بأربع عشر مداخلة من جملة 22 تتعلق بالبلاد التونسية، واقترح سياسة التشريك بين أبناء البلدين عوض اتباع سياسة الإقصاء.

كما أن حركة الشباب التونسي نظمت صفوفها، وبدأت في نشر أفكارها تحت زعامة **علي باش حانبة**، الذي أسس جريدة **التونسي** في 7 فيفري 1907م وهي جريدة ناطقة بالفرنسية، والتي تهدف إلى الدفاع عن مصالح الشعب التونسي، حيث أدان محرروها المظالم والامتيازات وعدم المساواة، وطالبوا بحق الأهالي في التعليم، وممارسة جميع الوظائف الإدارية، والمساهمة في اتخاذ القرارات الحكومية بواسطة مجلس منتخب.

وانضم **عبد العزيز الثعالبي** إلى حركة الشباب التونسي وكان أحد الأعضاء المؤسسين لها عام 1907م، فعهد إليه تحرير النشرة العربية لجريدة التونسي عام 1909م، والتي طالب فيها الثعالبي بفتح الحوار مع السلطات الفرنسية واحترامهم معاهدة الحماية.

كما أصدر الثعالبي بعد انضمامه لحزب الشباب جريدة "الاتحاد التونسي" التي أشهرها ضد الفساد والسياسة والمفاسد الأخلاقية والقضايا الاجتماعية.

2-حزب تونس الفتاة: كون هذا الحزب وتزعمه علي باش حانبة سنة 1908م، وقامت هذه الحركة بمقاومة منح الجنسية الفرنسية ليهود تونس، باعتبار أن ذلك يمس سيادة البلاد وسلطة ملكها، وتطورت هذه المقاومة إلى حركة عدائية لليهود، وأدت إلى نشر دعوة ناجحة في مقاطعتهم ماديا وأدبيا، وانتهى الأمر بإحجام سلطة الحماية عن تطبيق قانونها الذي ينمح الجنسية الفرنسية لليهود، وأسس الحزب جريدة "التونسي" الناطقة بالفرنسية.

كما أن هذه الحركة السياسية كانت تحمل بين طياتها جناحا إصلاحيا على النمط الأوربي وجناح إصلاحي إسلامي على يد علي باش حانبة والثعالبي.

وطالب هذا الحزب بإصلاح التعليم، وفتح أبواب الوظائف الإدارية في وجه التونسيين، وتحسين أوضاع الفلاحين، وإصلاح نظام القضاء.

غير أن هذه الحركة لم تعمر طويلا، حيث أقدمت السلطات الفرنسية على حلها بعد أحداث الزلاج 1911م وقضية الترامواي 1912م بحجة أن علي باش حانبة تبنى إضراب الحادث الأخير 8 فيفري 1912م، والثعالبي كان يتصل بالسكان في المنازل والمقاهي في باب السويقة وعمال ميناء تونس محرضين الأهالي على عدم استعمال الترامواي، ونتيجة لهذا الإضراب قامت السلطات الاستعمارية بتعطيل الصحف الوطنية، وإبعاد قادة حركة الشباب التونسي بنفي الثعالبي إلى فرنسا، وعلي باش حانبة إلى تركيا، وإبعاد المحاميين حسان قلاتي ومحمد بن حمودة نعمان من البلاد التونسية بتهمة التآمر ضد الإدارة الفرنسية.

أما عن فترة الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918م، فلم يصدر عن الوطنيين التونسيين أي عمل ضد فرنسا خلال تلك الفترة.

ثانيا: الحركة الوطنية التونسية من سنة 1919 إلى 1939م:

هناك عدة عوامل داخلية وخارجية ساعدة في بلورة الحركة الوطنية التونسية منها ما هو على **الصعيد الإقليمي والدولي** مثل:

- مبادئ ولسن 14 الداعية لحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.
- الثورة البلشفية ومساندة حركات التحرر بالمستعمرات.
- الدعاية الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى وإلحاحها على منح الشعوب المستعمرة الحق في نيل استقلالها واسترجاع ما سلب منها.

- تأثر الحركة التونسية بقانون "الميثاق الأساسي" الذي منحته إيطاليا لليبيين في جوان 1919م، وحقهم في تسيير شؤونهم الداخلية بأنفسهم، حيث يقضي بإنشاء برلمان طرابلسي منتخب بالاقتراع العام وحكومة أغلبها مسلمين (8 من 10).
- التأثر بالحركة الوطنية المصرية التحررية بزعامة سعد زغلول الذي طلب يوم 18 نوفمبر 1918م من المندوب السامي البريطاني السماح له بالذهاب إلى لندن للتفاوض في شأن استقلال مصر، وما نالته هذه الحركة من استقلال من الهيمنة الانجليزية سنة 1920م.

على الصعيد الداخلي:

- السياسة الاستعمارية المتبعة في البلاد منها: السياسة العنصرية، وإقصاء الأهالي من المشاركة الفعلية في تسيير شؤونهم، والاستحواذ على الأراضي الفلاحية، واستغلال الثروات المعدنية، بالإضافة إلى تضرر الصناعة التقليدية أمام المنتوجات الصناعية الأوربية، وارتفاع أسعار المواد كالقمح والسميد والقيام بمظاهرات تنادي بتوقيف تصدير القمح نحو فرنسا.
- التأثر بالمبادئ العصرية التي عمل رواد الإصلاح على التعريف بها منذ النصف الثاني من القرن 19م، إذ ساهمت الحركة التعليمية بالبلاد التونسية قبل انتصاب الحماية في نشر هذه المبادئ والتعريف بها، وذلك منذ تأسيس المدرسة الحربية بباردو والمعهد الصادقي 1875م، وتواصل المد الإصلاحي الوطني خلال فترة الحماية إثر تأسيس الجمعية الخلدونية 1896م، وجمعية قدماء تلاميذ الصادقية 1905م.

كلها عوامل ساهمت في دفع الحركة الوطنية التونسية وتناميها وتأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي، وشجعت الوطنيين للعمل والمطالبة بمنح الشعب التونسي دستورا مثل الذي كان عنده منذ سنة 1861م.

تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي: انتقل الثعالبي إلى باريس في 10 جويلية 1919م محاولا لفت اهتمام أكبر عدد ممكن من الفرنسيين للقضية التونسية، وبعد بضعة أشهر من استقراره في باريس نشر كتابة الشهير "**تونس الشهيدة**"، باللغة الفرنسية، والذي كان له صدى كبير، حيث انتقل خفية إلى تونس لأن السلطات الفرنسية قامت بتحجيره وحجزه. وحاول الثعالبي في هذا الكتاب المقارنة بين النظام التحرري الذي كان قائما بتونس قبل انتصاب الحماية ولا سيما أمراء الإصلاح المنبثق عن عهد الأمان الصادر في سنة 1857م ودستور 1861م، وبين النظام القهري الرجعي الذي أقامته الحماية بالبلاد التونسية، فبين فشل الحماية التي تجاوزت كل حدود الرقابة إلى الحكم المباشر والسيطرة الاستبدادية، وانتهى إلى المطالبة بدستور للبلاد، وبتأسيس حكومة تونسية مسؤولة أمام مجلس منتخب يمثل الأمة ويمسك بالسلطة التشريعية، واقترح مجالس محلية بالمدن والأرياف تتولى النظر في الشؤون المحلية، وإقامة سلطة قضائية مستقلة عن السلطة التنفيذية والتشريعية، ومنح الجنسية التونسية لكل أجنبي ولد في تونس وأقام بها مدة 10 سنوات، ونشر التعليم على مختلف الدرجات والاعتراف لجميع المواطنين بحق تكوين جمعيات مهنية وسن قوانين اجتماعية.

أما في تونس فلما اطلع التونسيون على كتاب "تونس الشهيدة" وإلتقوا جميعا على فكرة المطالبة بالدستور، حيث التقى شيوخ جامع الزيتونة وخريجوه مع خريجي الجامعات الفرنسية، كما التقوا مع المواطنين وعقدوا عدة اجتماعات أكثرها في بيت **علي كاهية** أحد أعيان العاصمة، وقد وضعوا في هذه الاجتماعات برنامجا للعمل، وكان أول مطلب فيه هو المطالبة بالدستور، وأرسلت نسخة من البرنامج إلى الثعالبي في باريس فأقره، ورأى تقديمه إلى الباي محمد الناصر وإلى المقيم العام وإلى مجلس الشيوخ الفرنسي وإلى مجلس النواب، ونتيجة تلك الاجتماعات نشأ الحزب الحر الدستوري تلقائيا.

فكان اجتماعه التأسيسي الأول في 14 مارس 1920م، ولم يعلن عن تأسيسه إلاَّ في الاجتماع التأسيسي الثاني يوم 3 جوان 1920م، وكانت تونس مقرا له، وأسندت رئاسته إلى الثعالبي رغم غيابه عن البلاد ولما رجع تسلمها فعليا.

لقد استطاع الحزب الدستوري عقب تأسيسه الهيمنة على الساحة السياسية في تونس، واتخذ جملة من المطالب لتحسين أوضاع التونسيين بمواجهة الإدارة الاستعمارية وسياستها، ومن أهم هذه المطالب وضع دستور لتونس.

حيث وضع مطالبه وبرنامجه في ثمانية نقاط ثم أصبحت تسعة بإضافة مطلب التعليم الإجباري وهي كالأتي:

1 – تأسيس مجلس استشاري يتكون من أعضاء تونسيين وفرنسيين منتخبين بالاقتراع العام له السيادة الكاملة في وضع برنامج أعماله وله اختصاصات واسعة فيما يخص الميزانية.

2 – تأسيس حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس.

3 – الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

4 – دخول التونسيين في جميع الوظائف الإدارية يشترط أن يتوفر فيهم الضمانات الثقافية والأخلاقية المتوفرة في المترشحين الفرنسيين.

5 – المساواة في أجور الموظفين ذوي القدرات المتساوية في الوظائف المتشابهة دون تمييز لصالح الأوربيين على حساب التونسيين.

6 – تنظيم بلديات منتخبة بالاقتراع العام في جميع أنحاء المملكة.

7 – حرية الصحافة والاجتماع وتأسيس الجمعيات.

8 – مشاركة التونسيين في شراء أسهم الأراضي الزراعية وأملاك الدولة.

9 – التعليم الإجباري.

وتتمثل أهداف الدستوريين من خلال هذا البرنامج هو الرجوع بسلطة الحماية إلى تطبيق مضمون معاهدة باردو نصا وروحا.

وأما عن الهيكل الإداري للحزب الدستوري التونسي فقد نص قانونه الأساسي بفتح العضوية لكل التونسيين مسلمين كانوا أو يهود غير متجنسين والقاطنين بتونس شريطة الالتزام بمبادئ الحزب، وأن يقسموا يمين الإخلاص لبرنامجه على كتاب دينهم المقدس.

ويقع هذا القانون في 21 فصلا حدد فيها النظام العام للحزب كالأتي:

- الشعب المحلية (فروع).
- اللجان التنفيذية المحلية.
- شعب الجهات.
- اللجان المركزية للجهات.
- مؤتمرات الجهات.
- المؤتمر العام (يتألف من نواب شعب الجهات).
- اللجنة المركزية الرئيسية (وتعرف أيضا بإسم اللجنة التنفيذية وتكون مسؤولة لدى المؤتمر العام).

ولقد حدد الحزب مبلغ الاشتراك للأعضاء بعشرة فرنكات شهريا.

أساليب نضال الحزب الحر الدستوري التونسي:

1 ارسال الوفود إلى السلطة المحلية والفرنسية:

أ – وجه وفد إلى الإقامة العامة يوم 16 جوان 1920م برئاسة **الصادق النيفر** وقدم عريضة بإسم التونسيين إلى نائب المقيم العام وهو "**دي كاستون سان فيكتور**" احتج فيها على المس بأملاك الأحباس، وطالب بمنح الشعب التونسي دستورا يضمن له حرياته العامة، كما شرح معاناة التونسيين من جراء اضطهاد صحافتهم، ومنع تجمعاتهم واحتكار أراضيهم من طرف قلة من التجار، وندد بالقوانين التي دمرت اقتصادهم فتفشى الفقر والأمراض، وأكد أن الدستور هو الوسيلة الأنجع لخدمة التونسيين.

ب – وفد إلى الباي محمد الناصر يوم 18 جوان 1920م، ضم هذا الوفد 40 عضو عرف بوفد الأربعون، برئاسة الصادق النيفر يحمل عريضة مطالب الحزب، وموضحا له رغبة التونسيين وإصرارهم على المطالبة بالدستور، وقد استجاب الباي إلى رغبة هذا الوفد، ووعد الدستوريين على تلبية مطالبهم، أما الأمير محمد المنصف ناصر الحزب الدستوري وانضم إليه وأدى يمين الإخلاص للمبادئ الدستورية.

إرسال الوفود إلى فرنسا منها:

- سافر الوفد الأول إلى فرنسا في جوان 1920م لمقابلة المسؤولين وقد ضم: أحمد الصافي وصالح بالعجوزة والبشير عكاشة عن المحاميين، وضم أعيان العاصمة البشير البكري ومصطفى الباهي وانضم إليهم في باريس الشيخ الثعالبي، ولكن رئيس وزراء فرنسا "ألكسندر ميلرن" رفض المقابلة، بل وردت عليهم السلطات الفرنسية بتوجيه عدة تهم منها: تهديد أمن الدولة وإصدار إذن تفتيش منازل رجال الحزب بتونس وفرنسا يوم 20 جوان 1920م، وتم القبض على الثعالبي في باريس بتهمة وجود مؤامرة تمس أمن الدولة ثم تحويله إلى تونس ليوضع في السجن العسكري يوم 22 أوت 1920م.
- إرسال الوفد الثاني من الحزب الدستوري إلى باريس في شهر ديسمبر 1920م برئاسة الطاهر بن عمار، ولقد تحصل هذا الوفد على نتائج ملموسة منها في شهر مارس تحصل الدستوريون على رفع حالة الحصار التي كانت قائمة على الايالة التونسية منذ حوادث الزلاج.
- الوفد الثالث للحزب الدستوري إلى باريس نوفمبر – ديسمبر 1924م: توجه هذا الوفد لمحاولة ربط الصلة من جديد بالسلطة الفرنسية، ويتكون من أحمد الصافي والطيب الجميل وصالح فرحات وأحمد توفيق المدني، مكلفا بتوزيع مذكرة بعنوان "**المسألة التونسية**" على البرلمانيين، وهي تذكير بمساهمة التونسيين في الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا، واستعرضوا مطالبهم التسعة مع التأكيد على مطابقتها لمعاهدة الحماية، لكن دون جدوى.

2 الصحافة الدستورية ودورها في تنمية الوعي الوطني: كانت الصحافة هي الوسيلة الأولى التي اعتمد عليها الحزب في نشر أرائه ومبادئه بين صفوف الشعب وكسب عضويتهم، منها الصحافة العربية والفرنسية التي كانت تبعث الدعاية للحزب، منها جريدة "الصواب" التي تبنت أراء الحزب رسميا واهتمت بالدعاية له، وكانت تشرح مطالبه وتوضح غاياته وتبث أفكاره، ولقد كان الشعب التونسي منقادا طواعية إلى الصحافة الدستورية حيث أصبحت تقود الرأي العام التونسي، وهي التي صقلته بطابع وطني منسجم وتبث فيه روح الكراهية الحقيقية للحماية الفرنسية. ومن هذه الصحف نذكر: جريدة الاتحاد التي خلفت جريدة الصواب التي عطلتها سلطة الحماية يوم 5 أفريل 1922م لاهتمامها بحادثة تنازل الباي عن العرش، كما أنشأ الحزب جرائد أخرى منها الأمة والمبشر والعصر الجديد والمشير وإفريقيا وجريدة صدى الصحافة التي أسسها الثعالبي بالفرنسية في مارس 1923م والتي دافعت بشدة عن القضية التونسية، وجريدة الحر التي أصدرها الحزب سنة 1924م، لكن كلها عطلت بسبب سلط الحماية أو لأسباب مالية.

ومن القضايا التي تطرقت لها الصحف الدستورية قضية التجنيس خاصة عندما أصدرت سلطة الحماية في أوت 1923م مشروع التجنيس فأثار هذا المشروع رجال الحزب الدستوري، وعندها نظموا حملة احتجاجية ضده في أوت 1923م، وعمل الحزب على ابعاد التونسيين عن الجنسية الفرنسية بشن حملة صحفية واسعة ضد المشروع، حيث اعتبر كل متجنس هو" **جثة قذرة لا يجوز دفنه في مقبرة المسلمين ذلك أن التجنيس بالجنسية الفرنسية هو خارج عن الملة المحمدية**".

3 تقديم العرائض: منها في تونس يوم 21 جانفي 1921م قدم أحمد الصافي للمقيم العام الجديد بتونس "**لوسيان سان**" المطالب الدستورية مضيفا إليها نقطة تاسعة وهي اجبارية التعليم الابتدائي.

4 المظاهرات والتجمعات: تعد من أبرز وسائل الحزب الدستوري وتعبر عن نشاطه، حيث كانت مدينة تونس هي مسرح أعظم نشاطات الحزب الدستوري باحتضانها المظاهرات الشعبية الاحتجاجية التي وقعت بين 1920م و 1926م.

منها مشاركة الحزب الدستوري التونسي خلال شهر ديسمبر 1922م في المظاهرة التي خرج فيها ألف رجل من أساتذة وطلاب جامع الزيتونة والتي جاءت كرد فعل على المسيرة التي قام بها المستوطنون يوم 23 نوفمبر 1922م بمناسبة احتفال الذكرى المئوية لأحد المطارنة، وتقدم المسيرة تمثال يحمل صليب.

ومن المظاهرات أيضا التي دعا إليها الحزب أنه في صيف 1925م أصدرت سلطة الحماية مشروع أرادت من ورائه تغيير القضاء الإسلامي بتونس إلى قضاء مختلط بين التونسيين والفرنسيين، فاعتبر الحزب الدستوري ذلك مسَا بالشخصية التونسية المكفولة بالمعاهدات، عندها وجه نداء إلى الشعب التونسي يدعوه للاحتجاج على هذا المشروع، فاستجاب الشعب لذلك، فأغلقت المحلات التجارية بمدينة تونس وبنزرت وصفاقس وسوق الخميس.

وفي أحد اجتماعات الحزب بالشعب سنة 1924م صرح صالح فرحات أنه:" يجب الانخراط في الحزب للتخلص من نير الطغاة"، فقابله الشعب بالهتاف " **يحيا الدستور، تسقط فرنسا**"، وفي اجتماع أخر في نفس السنة دعا صالح فرحات الحاضرين إلى الاقتداء بالمصريين للحصول على استقلالهم، وعبر الحاضرون على مفهوم الاستقلال ونادوا "**تسقط فرنسا**"، وسادت عبارتا "الاستقلال، والكفاح ضد الأجنبي الغاصب" على جميع اجتماعات الحزب الدستوري واتصالاته بالشعب، فنما شعور معاداة الفرنسيين في نفوس الجماهير وعاشت علية وراحت تلتف حول شعب الحزب.

5 إرسال البرقيات ورسائل الاحتجاج: وعلى سبيل المثال لما أصدرت فرنسا قانون التجنيس في أوت 1923م احتج الدستوريون على هذا المشروع ومهاجمة المتجنسين، فكتب أحمد الصافي رسالة احتجاج بتاريخ 2 أكتوبر 1923م إلى الرئيس الفرنسي أوضح فيها السخط الشعبي على مشروع التجنيس إثر مصادقة البرلمان الفرنسي عليه باعتباره يقضي على دين

التونسيين ووطنيتهم، وأكد له أن المعاهدات المبرمة بين الباي التونسي وحكومة فرنسا تلتزم باحترام الشخصية القضائية التونسية باعتبار تونس بلدا محميا فقط، واحترام دينه الإسلامي، وأن مشروع التجنيس يهدد الإسلام في هذه البلاد، وعليه فهو خرق مزدوج للمعاهدات.

وعندما أثارت سلطات الحماية في تونس مسألة تجنيس اليهود التونسيين بالجنسية الفرنسية في ماي 1925م بموجب قانون الجنسية الصادر 20 ديسمبر 1923م، أحدث هذا الأمر ردة فعل قوية من طرف حزب الدستور الذي كان يسعى لمنع تقوية الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية، ومن نظام الحماية بدخول الطائفة اليهودية في الجنسية الفرنسية، عندها بعث قادة الحزب الدستوري وفروعه إلى رئيس الوزراء ومجلس النواب ووزير الخارجية برقيات احتجاج على الإهانة الموجهة للشعب التونسي، وكانت البرقية التي أرسلها أحمد الصافي الأمين العام للدستور بإسم حزبه ذات لهجة عنيفة جدا.

مراجع الدرس 4

- أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881 – 1956)، تعريب: حمادي الساحلي، ط 1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م.
- خليفة الشاطر: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.
- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة: المنجي سليم وأخرون، مراجعة: فريد السوداني، ط 3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.
- علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948م.
- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية 1904 – 1934، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، 1999م.
- محمد السعيد عقيب: الحزب الحر الدستوري القديم 1934 – 1956م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: حباسي شاوش، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2009 – 2010م.

- محمد بوطيبي: دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية ما بين 1900 – 1930، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2012م.
- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي – التاريخ المعاصر بلاد المغرب، المكتب الإسلامي.
- يوسف مناصرية: دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، دار هومة، الجزائر، 2013م.